ترجمات | قسم الدراسات الدينية | 13 نوفمبر 2020

مستقبل الإسلام السياسيّ:
معضلاته وخياراته

جراهام فولر
ترجمة: حسّان رابحي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2020
All rights reserved © 2020

مستقبل الإسلام السياسيّ: معضلاته وخياراته[1]

جراهام فولر[2]

ترجمة: **حسّان رابحي**[3]

1 العنوان الأصليّ للمقال:

"Graham E. Fuller,The Future of Political Islam: Its Dilemmas and Options, in, Editor: Frédéric Volpi, **Political Islam, A Critical reader**, Routledge, London-New York, 2011, 413-421

2 باحث متخصّص في قضايا الإسلام السياسيّ والدراسات الروسيّة وشرق الأوسطيّة. متخرّج من جامعة هارفارد. عمل ديبلوماسيًا لمدّة سبع عشرة سنة في كثير من الدول. وكان مستشارا للاستخبارات الأمريكيّة لفترة من الزمن. من إصداراته «الجغرافيا السياسيّة لتركيا» و«من البلقان إلى آسيا» و«مستقبل الإسلام السياسيّ».

3 حسّان رابحي: باحث جامعيّ مهتمّ بقضايا الخطاب والإسلام السياسيّ.

ملخّص:

لقد دفعت فورة الإسلام السياسيّ في العقود الثلاثة الأخيرة كثيرا من الباحثين إلى محاولة تفهّمه وتفكيكه واستقصاء أحاجيه والإبانة عن مكنوناته وآفاقه، فتولّدت جملة من الأسئلة الإشكاليّة من قبيل: هل الإسلام السياسيّ كلّ موحّد ومفرد تنتفي فيه التباينات في الأدوات والرهانات، أم هو مزيج من التشكيلات التي تتفاعل مع سياقاتها وتخضع لتأثيرات البيئة المحلّيّة والإقليميّة؟ هل الإسلام السياسيّ ظاهرة ساكنة جامدة ومنغلقة على نفسها أم هو ديناميكيّ له القدرة على أن يتكيّف ويستوعب الإكراهات والانتظارات؟

لهذا يهتمّ الباحث الأمريكيّ غراهام فولّر - وهو المتخصّص في مجتمعات آسيا والشرق الأوسط والعليم بخفايا التنظيمات الإسلامويّة - بمستقبل الإسلام السياسيّ، سواء في تنظيماته الأصوليّة والجهاديّة أو في تنظيماته الحركيّة التي اختارت العمل ضمن اشتراطات اللعبة الديمقراطيّة ولو إجرائيّا وشكليّا. لكنّ فولّر يغوص بحثا عن أيديولوجيا الإسلام السياسيّ وأعطابه في المرجعيّات والمفاهيم التي تمنعه من أن يكون جزءا من المجتمع المدنيّ مؤمنا بمتطلّباته. وهذا يضع الحركات الإسلامويّة في مأزق بنيويّ محرج: هل ستتخلّى حقّا عن مخيالها السياسيّ التقليديّ وتفارق إرث آبائها المؤسّسين، أم ستمارس تقيّة سياسيّة تسمح لها بالعمل ضمن الأطر المؤسّسيّة للاستحواذ على السلطة؟

النصّ:

على الرغم من تأثيرهم الذي لا يجدون فيه منافسا في العالم الإسلامي اليوم، يواجه الإسلامويّون سؤالاً أساسيّا: هل سيكونون قادرين على الارتقاء إلى مستوى التحدّيات التي تواجه القيادات غير الفعّالة اليوم وأيّ قادة محتملين للمستقبل؟ فالإسلامويّون يتقنون إثارة المظالم والتعبير عنها، ولكن من أجل النجاح يتحتّم عليهم تجاوز أدوارهم الحاليّة، إذا أرادوا البقاء على صلة باحتياجات المجتمعات.

الإسلامويّة بوصفها أيديولوجيا؟

يطرحُ التحليل في هذا الكتاب فرضيّة أنّ الإسلام السياسيّ لا يمكن اعتباره بديلاً للأيديولوجيّات الأخرى مثل الديمقراطيّة والفاشيّة والاشتراكيّة والليبراليّة والشيوعيّة، إذ لا يمكن وضعه في أيّ مكان وربطه بشكل واضح بأيّ طيف أيديولوجيّ؛ ولكنّ الأمرَ سيكونُ مفيدا أكثر لو نظرنا إليهِ باعتباره متغيرا ثقافيّا، وهي عبارة بديلة يمكن أن نصنّف على أساسها أيّة واحدة من هذه الاتّجاهات الأيديولوجيّة. من الصعب القول إنّ الإسلامويّة برنامج مميّز في حدّ ذاته، على الرغم من أنّنا نستطيع تحديد بعض استعداداتها الأوّليّة بوصفها مثلا أجندة اجتماعيّة محافظة، ودعوة إلى التغيير السياسيّ، وعزيمة ثقافيّة / قوميّة دفاعيّة، ودعوة خطابيّة لاعتماد الشريعة الإسلاميّة. وهذا يعني العديد من الأشياء المختلفة في الممارسة. هذه حركة سياسيّة تجعل من الإسلام محور ثقافتها السياسيّة، ثم تبدأ في الارتجال فيما يعنيه هذا في السياق السياسيّ المحلّيّ. وبذلك، فإنّ الإسلامويّة ليست أيديولوجيا، بل هي إطار دينيّ - ثقافيّ - سياسيّ للمشاركة في القضايا التي تهمّ المسلمين بشكل أكبر.

الإسلام الذي يقول لا

يجب على الإسلامويّين أن يضعوا جدول أعمال واضحا وإيجابيّا وبنّاء للمجتمع والدولة. وإذا أصبح السعي إلى «الأصالة» في الإسلام - معرّفة في تعارض مع الوضع الاستبداديّ شبه الغربيّ المستقرّ - هو الهدف المهيمن للأحزاب الإسلامويّة، فإنّ هناك فرصا أكيدة لبقائهم سجيني بحث حالم يحكم عليهم بدور سلبي قارّ كأوصياء على بوّابات ثقافيّة محدّدة ذاتيّا، ويجعلهم على الدوام مفتقرين إلى الرؤية المستقبليّة. ستضحي هذه الأحزاب الإسلامويّة ممثلة فقط لـ «الإسلام الذي يقول لا»، وهو نهج سلبيّ وغير مبال يركّز بقلق شديد على ما هو محرم وخاطئ. هناك جدول أعمال ضئيل للغاية، ولا سيما بين الأصوليّين، تجاه ما هو ملهم أو مبهج أو بناء أو يتطلّع إلى الأمام. ومع ذلك، فإنّ إحدى الوظائف الرئيسة لكلّ دين هي غرس الإلهام والفرح والمعنى في رؤية الإنسان للحياة. إنّ «الإسلام الذي يقول لا» يخفق كلّيّا في هذا المشروع. ويكثف

هذا النهج الضيّق والتفاعليّ عبر التركيز على تهديدات الإسلام المتأتّية من العالم الخارجيّ – وهو موقف دفاعيّ يرتكز على رفض العالم الخارجيّ بدلاً من التركيز على الهدف الإيجابيّ لتحسين الحكم والمجتمع في العالم الإسلاميّ. في النهاية، لا يمكن للمجتمعات المسلمة مقاومة الهيمنة الغربيّة واعتماد مقاربات بديلة قابلة للبقاء إلّا بتعزيز الحكم المسلم وتجويده.

وقد أظهر الإسلامويّون الأصوليّون ميلًا خاصّا لتقليص صورة الإسلام في ما تحمله الشريعة الإسلاميّة من رمزيّة، وفي أحيان أخرى في التقليل من نفوذ الشريعة في قانون الأسرة وقانون العقوبات (حدود) على نحو ما يمثل الإسلام بطريقة أو بأخرى «أصيلة» أو جوهريّة في مستوى الشكل. ومثل هذا الموقف، سيقلّل من مكانة الإسلامويّين إلى ما ليس أكثر من مجرّد مصدر إزعاج في مجتمعاتهم. وبالتالي، فإنّهم يتخلّون عن مسؤوليّتهم في التصدّي للقضايا الصعبة حقّا، والمتمثّلة في جعل القيم الإسلاميّة على صلة بالواقع ولها قابليّة التطبيق على القضايا الاجتماعيّة والاقتصاديّة المعقّدة الراهنة. يقترح أوليفييه روا أنّ عدم قدرة الإسلامويّين الناشطين سياسيّاً على تحمل القوة القمعيّة للدولة قد دفع بأعداد منهم نحو هذه النظرة غير السياسيّة والأصوليّة لفك الارتباط[1].

الدفاع عن التقليد، أو التغيير؟

يبدو الإسلامويّون في كثير من الأحيان عالقين بين قطبين: فهم أوصياء على التقاليد من جهة، أو طليعة للتغيير من جهة أخرى. ويدرك معظمهم أنّ التغيير أمر أساسيّ في المجتمع المسلم، لكنّ السعي وراء دور إصلاحيّ يتطلب منهم التعاون، أو حتّى التنافس مع العلمانيّين الليبراليّين. ومن الناحية الفلسفيّة، يمكن الوصول إلى حلّ وسط، لكن في عالم السياسة العمليّ، يتنافس كلّ حزب على شريحة من الناخبين. ولا يمكن للإسلامويّين إهمال مغازلة الجماعة المحافظة في المجتمع، لكنّ ذلك قد يجعلهم في موضع إدانة بسبب تبنّي مواقف محافظة للغاية وحتّى داعمة للوضع الاجتماعيّ الراهن. ففي الكويت مثلا، انقسم الإخوان المسلمون بالفعل حول ما إذا كانوا سيدعمون حقوق تصويت النساء. وقد أدّى الجدل إلى تشكيل حركتين مختلفتين على الأقل بين الإسلامويّين؛ إحداهما أصوليّة (سلفيّة/ وهّابيّة)، والأخرى ذات أصول إخوانيّة وأكثر اعتدالا.

كيف ينبغي على الإسلامويّين التعامل مع الليبراليّين؟ إذا أنفقوا ذخيرتهم على مهاجمة الليبراليّين، كما يفعلون في مصر والكويت في قضايا اجتماعيّة وثقافيّة؛ فهم في الواقع يدعمون أجندة الدولة، وهي إضعاف الإصلاحيّين الليبراليّين ومنع التغيير. الواقع أنّ الإسلامويّين يضعفون قوى التغيير التي ستفيد الإسلامويّين أنفسهم من خلال الانفتاح السياسيّ المتزايد. ويكمن خطر تركيز الإسلامويّين على السياسة في أنّه يؤدّي حتما إلى السعي وراء ميزة تكتيكيّة على حساب التأثير الأيديولوجيّ أو الاستراتيجيّ على المدى الطّويل.

وفي أوقات الشدائد، يميل أيّ مجتمع أو أيديولوجيا إلى العودة إلى الأساسيّات، وإلى نقاء مُثله. وهكذا يمكن أن يتراجع الإسلامويّون نحو تفسيرات المتشدّدين للإسلام، ولا سيما في القضايا الاجتماعيّة: الحدّ من مشاركة المرأة في المجتمع، والدعوة إلى تشديد قواعد اللباس، وتكثيف الدعوات للرقابة على الأدب وتحريم الفنّ، والإصرار على التعليم المنفصل للذّكور والإناث، ومعارضة التحرير وقانون الأسرة.

الانقسام محافظ ـ ليبراليّ بين الإسلامويّين؟

ومع استمرار الإسلامويّين في الانتشار، سيقع في النهاية دفع الإسلامويّين الليبراليّين إلى الانفصال عن المحافظين الأصوليّين؛ فأيّة مجموعة ستكون الأفضل حالا؟ يعتمد ذلك على الوقت والبلد والظّروف المحلّيّة. ففي باكستان، على سبيل المثال، نلحظ المشهد المزعج لمنظّمة إسلامويّة سائدة ذات توجّه سياسيّ قويّ، وهي «الجماعة الإسلاميّة» تحت ضغط شديد من الجماعات الإسلامويّة الأصغر والأكثر تشدّدًا، والتي تفترض وجود خطوط لا تقبل المساومة على كشمير والطائفيّة والقضايا الاجتماعيّة. يساهم الوضع المتدهور بشكل سيّء في باكستان في صعود الجماعات الإسلامويّة المتطرّفة هناك. لكن في تركيا، حيث يوجد ازدهار (نسبيّ) وبلا معنى لدولة ومجتمع ينهاران، فإنّ الحزب الإسلامويّ السائد (حزب العدالة والتنمية، الفضيلة، الرفاه) قويّ، والمتطرّفون الإسلامويّون قليلون، والحركة لا تنافسها على المستوى الاجتماعيّ فقط غير حركة نور الإسلاميّة الأكثر حداثة وغير السياسيّة التي يتزعّمها فتح الله غولن.

لكنّ خطوط الصدع هذه قد لا تؤدّي بسهولة إلى الانشقاقات. كان الإسلامويّون تاريخيّاً متردّدين في الدخول في انتقاد علنيّ للحركات الإسلاميّة الأخرى، خاصّة عندما يكونون تحت التهديد من قبل الأنظمة المحلّيّة وكذلك من الحكومات الغربيّة المعادية. لكن بعد 11 سبتمبر، بدأنا نشهد انقسامات أكثر حدّة بين الأصوليّين والإسلامويّين المعتدلين. إنّ مثل هذه النقاشات والانتقادات العامّة المدروسة ضروريّة في الواقع، إذا كانت البيئة الفكريّة والأيديولوجيّة للحركة تتطوّر وتنضج.

الإسلامويّة تنتقل إلى اليسار؟

إنّ أحد الأسباب الرئيسة لهذا الكتاب هي نقطة الغياب التامّ «لليسار» على الطّيف السياسيّ في معظم العالم الإسلاميّ - مما أدّى إلى السّؤال عما إذا كان الإسلامويّون سيستغلون هذا الفراغ. لقد فقد الشّيوعيّون والاشتراكيّون، الذين ازدهروا خلال معظم فترة الحرب الباردة، أهمّيّتهم ولم يظهروا إلّا القليل في السّياسة الإسلاميّة. ومع ذلك، فإنّ «اليسار» لا يمكن أن يختفي، وهو جزء لا يتجزّأ من الطيف السياسيّ في أيّ مكان يركز على القضايا الاجتماعيّة والاقتصاديّة الحارقة. إلى أيّ مدى ستسعى الحركات الإسلامويّة إلى

أن تكون متطرّفة - ليس من حيث العنف أو إراقة الدّماء، بل في دفع أجندة اجتماعيّة واقتصاديّة ديناميكيّة موجّهة بشكل خاصّ نحو تحسين المظالم الجماعيّة؟ يبدو أنّ التركيز الإسلامويّ القويّ على العدالة (بطبيعة الحال) يؤدّي بشكل طبيعيّ إلى موقف أكثر راديكالية في القضايا الاجتماعيّة والاقتصاديّة. مع ذلك، أظهرت الحركات الإسلامويّة حتّى الآن، نزعة اجتماعيّة واقتصاديّة متميّزة، ولا سيما في ضوء الحاجة الملحّة إلى إصلاح اجتماعيّ واقتصاديّ عميق الجذور عبر العالم الإسلاميّ. يثير خوفهم حتّى الآن، سؤالا خطيرا مرة أخرى حول كيف أنّ الأحزاب الإسلامويّة هي أحزابٌ «انتهازيّة» في الواقع.

في باكستان ومصر عارض الإسلامويّون إصلاحات الأراضي الجادّة التي هي في أمسّ الحاجة إليها. وفي باكستان، عارضوا أيضاً الزيادة في ضريبة الدخل، حيث يكون الأغنياء هم الأكثر استفادة من غيابه. في الكويت، عارض معظم الإسلامويّين حقّ التصويت لصالح النساء. في حين أنّ الإسلام بالتأكيد ليس دينًا راديكاليًّا، فإنّ أحد أهدافه الأساسيّة - نظامًا سياسيًّا واجتماعيًّا أكثر عدلاً - يجب أن يحفّز الإسلامويّين من حيث المبدأ على تبني سياسات أكثر تطرّفًا للإصلاح والعدالة الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

ولعلّ أكثر سمات الإسلامويّة شموليّة، وهي الكفاح ضدّ الفساد، تشكّل التحدّي الإسلامويّ الأكثر تطرّفا للوضع الراهن في أيّ مكان - وهو بداية هامّة. لكنّ الأسئلة الكبرى المتعلقة بسوء توزيع الأرباح على المنافع الاقتصاديّة، والتفاوتات الهائلة في الدخل، والأنظمة الإقطاعيّة لحيازة الأراضي والسيطرة البشريّة تظلّ خارج نطاق النقد الإسلامويّ إلى حدّ كبير. في الواقع، إيران هي المكان الوحيد الذي يتبنّى فيه الإسلامويّون أجندة اجتماعيّة واقتصاديّة أكثر راديكاليّة. هل يستسلم الإسلامويّون إلى إغراء اعتماد سياسات اجتماعيّة اقتصاديّة أكثر راديكاليّة، خاصّة وأنّ المظالم الاجتماعيّة تصل إلى مستويات أعلى، وتقدّم منجمًا غنيًّا لتحقيق مكاسب سياسيّة؟

يسأل جوزيف سماحة كاتب عمود في صحيفة «الحياة» عمّا إذا كان الإسلامويّون قد استفادوا الآن، بما يكفي من الشرعيّة في النظام السياسيّ للعديد من البلدان الإسلاميّة التي هي الآن مقتنعة بالتخلّي عن البحث عن «التغيير الكبير»، وهي مستعدة في كلّ مكان ببساطة لتسوية جزء من اللعبة السياسيّة القائمة على الوضع الراهن[2].

مخاطر السياسات القائمة على رد الفعل الإسلامويّ

هل سيتمّ رفض القيم السياسيّة الغربيّة المفيدة لمجرّد أنّه يُنظر إلى مصدرها على أنّه ملوّث، وأنّ الأجندات السياسيّة الغربيّة مريبة؟ سيحتاج الإسلامويّون إلى تحديد ما يرفضونه حقّا، أو الأفكار نفسها أو

مصادرها. لم تكن المشكلة أسهل عندما كان الإسقاط الغربيّ لقيمها السياسيّة الخاصّة في السياسة الخارجيّة انتقائيّا ومتفاوتا وخدميا بشكل متكرّر، ويتميّز بمكياليين. الرسالة أتلفها الرّسول.

إلّا أنّ الإسلامويّين يسقطون بانتظام في هذا الفخّ الذي يحيط بهم ومواقفهم تجاه العراق مثالٌ واحدٌ على ذلك. ويدرك معظم المسلمين جيّدا أن صدّام حسين انتهك تقريبا كلّ التعاليم الإسلاميّة للحكم العادل، وقام بقمع شديد وقتل الإسلامويّين وذبح مئات الآلاف من المسلمين في إيران والكويت المجاورتين. ولكن عندما واجه صدّام جيوشا غربيّة، فإنّ أعدادا كبيرة من الإسلاميّين - بل معظم المسلمين - يرون أنّ التدخل العسكريّ الغربيّ يمثّل تهديدا أكبر. صدّام بطل لمجرد أنّه يقف ضدَّ أمريكا. وبالمثل، جاءت حرب النّاتو ضدّ التطهير العرقيّ الصربيّ في كوسوفو عام 1999 بسبب انتقادات حادّة من قبل العديد من الإسلامويّين وغيرهم من المسلمين الّذين أبدوا قلقًا أكبر حيال قوة النّاتو في منطقة جديدة من حقيقة أنّ منظّمة حلف شمال الأطلسيّ كانت تحمي فعليًّا مسلمي كوسوفو في أوروبا ضدّ اضطهاد المسيحيّين الصرب. عندما انتقد نائب الرئيس الأمريكيّ آل غور علناً رئيس الوزراء الماليزيّ مهاتير محمد بسبب قذفه عام 1999، وإثبات محاكمته ضدّ أنور إبراهيم، وهو زعيم إسلاميّ معروف ومتميّز، فإنّ أعداداً كبيرة من الماليزيّين قد شعروا بالإهانة، ليس لأنّهم اختلفوا، ولكن لأنّه يبدو أنه يمثّل الغرب غير المبرر عند التدخّل في توجيه النّقد إلى ماليزيا. وفي عام 2001، وفي الوقت الّذي اعترف فيه بأنّ هجوم 11 سبتمبر على مركز التجارة العالميّ كان جريمة، عارض جميع المسلمين بشدّة الهجوم العسكريّ الأمريكيّ على أفغانستان والإطاحة بحكومة طالبان في الحرب الأمريكيّة ضدّ الإرهاب ومع ذلك، كان العالم الإسلاميّ في السنوات السّابقة قد عارض بالإجماع تقريباً نظام طالبان على أنّه يمثل شكلاً بدائياً ومُحرجاً للإسلام. وفي النهاية، كان يُنظر إلى هجوم أمريكيّ آخر ضد بلد مسلم على أنّه أسوأ من النظام أو خرابه. تشير ردودُ الفعل هذه غير المحسوبة إلى وجود شيء ما خاطئ على الجانبين. وباختصار، فإنّ الإسلامويّين يظهرون هوسًا أكبر بمهاجمة «أعداء الإسلام» المدركين أكثر من هويّتهم في تطوير قيمهم المستقلة. فقط عندما يتمكّن الإسلامويّون من تحرير أنفسهم من هذا النوع من ردود الفعل المتقلّبة، ستكون لديهم الحرّيّة في إعلان قيمهم الخاصة، والتي قد تتوافق مع القيم أو المصالح الغربيّة[3].

الإسلامويّة والشريعة (الشريعة الإسلاميّة)

هل الشريعة هي حقّا الموضوع الرئيس أو المركزيّ للإسلامويّين، أم هل لديهم أهداف أوسع؟ الإسلامويّون الأصوليّون على وجه الخصوص، ينحدرون من الشريعة كأحد العناصر الأساسيّة، وهو الشرط الذي لا غنى عنه لإقامة دولة إسلاميّة حقيقيّة ومجتمع. كل هذا يتغاضى عن الجدل حول موضوع «الشريعة». هل يُفهم على نحو ضيّق أنه ليس أكثر من الشريعة الإسلاميّة (الفقه) التي شيدها العلماء مع

مرور الوقت؟ هذه النظرة الضيّقة والتقليديّة يرفضها الحداثيّون الإسلامويّون؛ أم هو الشريعة مفهوم أوسع بكثير من «طرق» بديلة لله بمعناه الأصلي؟ حتى التطبيق الكامل لقانون الشريعة، في نظر العديد من الإسلامويّين، لا يكفي في حدّ ذاته لتشكيل كل شيء من المفترض أن يكون الدولة الإسلاميّة. يمكن تطبيق قانون الشريعة بشكل كامل أو شبه كامل، ومع ذلك تظلّ الدّولة غير قادرة على الحكم الرشيد والعادل في القضايا السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة الكبرى. هناك حاجة ماسّة إلى شيء آخر، وهو أمر يمكن أن يستلهمه الإسلام أو أنّه مشتّقّ منهُ، ولكنّه يتطلّب حكمة إنسانيّة وحساسيّة قانونيّة؛ لأنّ الإسلام في جانب كبير منهُ يهتمّ بالمبادئ الأخلاقيّة، وفهم العالم، وعلاقة الإنسان بالله والمجتمع.

ومع ذلك، من الصّعب على المراقب غير المسلم أن يشكك في مركزية الشريعة، ليس فقط بالنسبة إلى الدّولة الإسلاميّة، بل حتّى على أنّها الأجندة الرئيسة للأحزاب الإسلامويّة، حتّى مع المراقب الخارجيّ لا توجد علاقة واضحة بين تطبيق الشّريعة وتحقيق مجتمع أفضل والحكم في العالم الإسلاميّ اليوم. قلة هم الّذين ينكرون أهمّيّة قيم الشّريعة في مسائل لاهوتيّة وفلسفيّة، لكن لا يزال بإمكان المرء أن يشكّك في دورها المركزيّ في مواجهة المعضلات الكبرى للمسلمين اليوم. هل الدّول الرائدة تقترب من التطبيق الكامل للشّريعة اليوم - المملكة العربيّة السعوديّة، باكستان، إيران، أفغانستان تحت حكم طالبان، أو السّودان - ممّا يدل على أيّ نجاح أكبر في الحكم؟ الحقيقة الأساسيّة هي أنّه لا توجد دولة إسلاميّة قد حقّقت أيّ تقدم لا يمكن من خلالهِ خلق مجتمع أكثر مثاليّة؛ لأنّها أصبحت أقرب إلى التطبيق الكامل للشّريعة. لم تتقدّم هذه الأنظمة نحو مجتمع أكثر مثاليّة في التدابير "الدنيويّة" التقليديّة، التي يشاطرها الإسلاميّون، مثل التحسّن الاقتصاديّ، والسياسة التعليميّة، والعدالة في المجتمع، والهدوء الاجتماعيّ، والمساواة في النظام الاقتصاديّ، والحكم الأفضل والمكاسب الثّقافيّة، والقوة الوطنيّة أو الدعم الاجتماعيّ للنّظام. وبالطبع الشّريعة هي جوهر المفهوم الإسلاميّ لتعزيز الفهم الأخلاقيّ للأفراد والمجتمع؛ لكنّ الشّريعة تعمل إلى حدّ كبير في المجال الأخلاقيّ للحياة الإنسانيّة، وهي غير مجهزة - بل لا تهدف إلى التعامل مع المشاكل السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة العمليّة التي ابتليت بها كلّ المجتمعات والدول الحديثة. هذه المشكلات، رغم أنّها تحوي مكوّنًا أخلاقيًا يمكن للشريعة أن توفّر بعض المبادئ التوجيهيّة العامّة له، عادةً ما تكون ذات طبيعة تقنيّة أو إداريّة أو قانونيّة تنطوي على تطوّر المجتمع السياسيّ ضمن بنية سياسيّة معاصرة. في الواقع، يؤكّد العديد من الإسلامويّين الحداثيّين أنّ الشّريعة ليست مجرّد حبّة سحريّة أو وحدة نمطيّة يمكن ببساطة أن تؤدّي إلى نتائج فوريّة. يشير الإسلامويّون في المحمّديّة الأندونيسيّة إلى أنّهم قلقون مع «قضايا أكثر أهمّيّة بكثير من تطبيق الشريعة: إنّها تسعى إلى تعزيز تعليم دولة إسلاميّة، وصحّتها، واقتصادها، والمجتمع - وهي مهمّة تمثل «الشريعة أكبر» أو «طريق الله».

إنّ إخفاقات الدولة والمجتمع المعاصرين عميقة، تتطلّب الإصلاح والتغيير في اتّجاه الحكم الرشيد. إن تأكيد الإسلام على مفهوم الحكم العادل والمجتمع العادل، يمكن أن يكون مصدر إلهام للتغيير الجريء حتّى لو لم يكن مخطّطًا له. ولكن بسبب القوة الرمزّيّة والطبيعة السياسيّة لاستحضار الشّريعة اليوم، فإنّ الإسلامويّين الحداثيّين يسيرون بحذر لتجنّب الابتعاد عن دور الشّريعة في الحياة المعاصرة.

كلّ واحدة من المجتمعات المذكورة أعلاه، والتي خطت خطوات واسعة نحو التطبيق الكامل للشّريعة إلى درجة أو أخرى لا تزال تعاني بشكل كبير من الظّلم الاجتماعيّ، وعدم المساواة الاقتصاديّة، والفساد الكبير، وعدم وجود مسؤوليّة من الحاكم، وعدم الكفاءة الإداريّة، والحكم الرديء، وعدم الرّغبة في السماح بالمشاركة الشعبيّة في العملية السياسيّة. كلّ واحد من هذه المجتمعات، بدءاً من إيران، لا يزال غارقاً في الأسئلة الكلاسيكيّة: التي تتحدّث عن الإسلام، أو أيّ نوع من الإسلامويّة. هل الحكومة مسؤولة أمام الناس؟ هل للناس رأي في ما يريدون؟ من له الحقّ في تفسير الإسلام - أو أيّة إيديولوجيّة أخرى؟ هل تحسّنت الحياة بدرجة كبيرة على المستوى المادّيّ أو الأخلاقيّ؟

إنّ أيّ فحص لهذه المجتمعات، يكشف أنّ مشكلة الفساد والوحشيّة والإقصاء والتعسّف والسياسات السيّئة والصراع على السلطة والمؤسسات التي أسيء استخدامها، لا تزال موجودة رغم الجهود الجادّة لخلق حكومة إسلاميّة ودور جاد في الشّريعة. في حين أنّه لا يمكن لأحد أن يتوقّع حكماً مثاليّاً، من حيث المبدأ يجب أن نكون قادرين على توقّع بعض التّقدّم الجادّ نحو التحسين في هذه المجالات، حيث يتمّ اتّخاذ خطوات جادّة نحو تطبيق أكبر للشّريعة. في الواقع، نرى في معظم هذه الدّول سياسات وشروطا لا تقلّ عن الدّول التي تعطي وزنًا ضعيفًا، أو لا مثيل لها في الشّريعة.

الآن، لنكن واضحين. هذا ليس إخفاقاً للإسلام نفسه. بعض الإسلامويّين سيزعمون أنّ الإسلام السياسيّ هو نفس الإسلام؛ المشكلة هي أنّ الإسلام لم يتمّ تفسيره بعد بشكل جريء وكبير بما يكفي؛ لأنّه قد ينطبق على الظّروف السياسيّة والاجتماعيّة المعاصرة. لم يحدّد الإسلامويّون تمييزًا واضحًا بين القضايا المرتبطة بالإسلام وما هي القضايا السياسيّة «العلمانيّة». لم تصبح القيم الأعمق للإسلام ذات صلة أو مطبّقة على مشكلات سياسيّة عالمية تقريبًا في الحياة السياسيّة والاجتماعيّة للبشر. ترتبط المفاهيم الإسلاميّة كما هو موضّح في الفقه (مدوّنة الفقه الإسلاميّ) والفلسفة السياسيّة إلى حدّ كبير بالزّمن والمكان والظّروف التاريخيّة، ممّا يجعل من الصعب تطبيقها اليوم من دون إعادة التفكير الجاد أو الاجتهاد.

لم يقم الله، بالطبع، بتطبيق الشّريعة؛ لقد نقل «القرآن» الّذي سعى النبي إلى تنفيذه وفق أفضل فهم له - كما رأينا في تقاليد النبيّ - وقام علماء الإنسان بإيجاد الشّريعة على أساس هذين المصدرين. ومن ثمّ، فإنّ الشّريعة هي مجموعة من المفاهيم صنعها الإنسان على مدى قرون عديدة، صدرت عن فهوم مختلفة للفقهاء

لكيفية تطبيق القرآن والأحاديث بشكل أكثر واقعيّة، مما كان عليه الحال ما قبل عصر ذلك المجتمع. ويمكن للتأويل والاجتهاد أن يختلفا مع مرور الوقت وفقًا للواقع المعاصر.

فالرقّ، على سبيل المثال، كان مؤسّسة إنسانيّة عالميّة تقريبًا لجميع المجتمعات منذ بداية البشرية؛ وقد ورد ذكرها في العهد القديم والعهد الجديد والقرآن أيضاً، وكان التشريع المتعلّق بالمعاملة الصحيحة للعبيد قد تمّ في الشّريعة، لكن اليوم لا يكاد أيّ مسلم يقترح العودة إلى تلك الأيام. إنّ حفاظ كل مجتمع في التاريخ على القيم الاجتماعيّة المحافظة بطريقة مّا ينسب إلى وقته. ولكن ما مدى واقعية تلك السياسات المحافظة التقليدية المحدّدة والمصمّمة لعصر ما قبل المعاصرة، في مواجهة الواقع الاجتماعيّ والاقتصاديّ والتكنولوجيّ اليوم؟ اليوم، تعتبر النساء جزءًا من قوة العمل عالمياً، ويوجد حبوب منع الحمل، ويتمّ ممارسة الأعراف الاجتماعيّة المتنوعة على نطاق واسع. هذه كلّها مواضيع مناسبة للنقاش من موقف متحفّظ أو ليبرالي. إنّ القيم الاجتماعيّة المحافظة لا تزال محدودة، ولكن لها وزن وتأثير وقبول فقط إلى درجة ارتباطها بالواقع والحاجات المعاصرة. يمكن جعل المبادئ الأخلاقيّة الإسلاميّة ذات صلة دائمة من خلال إعادة التفسير المنتظم بما يتوافق مع الواقع القائم ويوافق الآراء المجتمعيّة.

دمج الثّقافة السياسيّة الغربيّة والإسلاميّة

المفارقة في الإسلام السياسيّ في القرن الحادي والعشرين هي أن تكامل جوانب واسعة من الفكر السياسيّ الغربيّ والخبرة السياسيّة فقط، سوف تمكّن الإسلامويّة من البقاء كقوّة سياسية ذات مغزى - ولا سيّما في مجال المؤسّسات الدّيمقراطيّة. لكن على العكس، لا يمكن لتطوّر الفكر السياسيّ الأوسع في العالم الإسلاميّ أن يتقدّم أو يزدهر بشكل حاسم ما لم يأت على وجه التحديد إلى دمج وهضم الفكر والتقاليد السياسيّة الإسلاميّة كذلك، ثمّ إنّ النماذج السياسيّة الغربيّة للحكم سوف تجعل العالم الإسلاميّ يتذمّر مثل الأشجار المزروعة، إلا إذا كانت تشمل ثقافة الثّقافة الإسلاميّة التي ينبعُ منها الإسلام السياسيّ. هذه العمليّة أمر لا مفرّ منه وضروريّ للنهوض بالفكر السياسيّ الحقيقيّ «الأصيل» في العالم الإسلاميّ.

وفضلا عن كلّ ذلك، لا يوجد فكر «أصيل» اليوم. كلّ تفكير العالم يعتمد على التّقاليد السابقة من الحضارات المختلفة في أوقات مختلفة. حتّى الفكر اليوناني القديم، الذي كان يُعتقد منذ فترة طويلة أنّه الجذر الأصلي للثّقافة الغربيّة، يُفهم الآن أنّه استفاد بشكل كبير من حضارات الشّرق الأدنى السّابقة. إذا كان الفكر الإسلاميّ يعتمد على الفكر «الغربيّ» اليوم، فهو يعتمد على المؤسّسات الحديثة التي لها جذور في الشّرق الأدنى. فقط عندما يبدأ الفكر السياسيّ والاجتماعيّ الإسلاميّ - الذي تم تقييده أو تجميده لفترة طويلة - بالتطوّر من خلال التفاعل مع القوى الخارجيّة، سيظهر النموّ الفكريّ الحقيقيّ والتنمية المؤسّسيّة. وفي

الوقت نفسه، فإنّ الجهود المبذولة في العالم الإسلاميّ للنهوض بالفكر السياسيّ والاجتماعيّ المستقلّ تماما عن إطار الثّقافة الإسلاميّة محكوم عليها بالكسر، غير متكاملة، لا جذور لها، ومغرّبة.

وهكذا، فإنّ «التغريب» السّطحي الذي نراه على مستوى النّخبة في العالم الإسلامي يوفّر مقياسا مضلّلا للتقدّم السياسيّ والفكريّ الحقيقيّ داخل هذه المجتمعات، حتّى لو كان ذلك بمثابة إعجاب غربيّ عظيم. يمثّل التّغريب عن طريق فرض تراكب غربيّ على قمّة الثّقافة والممارسة الإسلاميّة، يستفيد في المقام الأوّل من النّخب، ولكنّه يفشل في الوصول إلى جذور المجتمع والثّقافة الإسلاميّة. وليس من المستغرب أن نرى ردود فعل عنيفة من جانب أغلبية هؤلاء السّكان الّذين يشعرون بأنّ قيمهم التقليديّة قد تمّ تجاهلها وتركت نفسها في الخلف أثناء عملية التّحديث للنّخب. في الواقع، أصبح «التّغريب» و«العلمانيّة» اسمًا سيئًا عندما يُنظر إليهما محلّيًا على أنهما إيديولوجيّتان للقاعدة الاستبداديّة والفاسدة في الغالب التي تتمتّع بدعم قويّ من الغرب.

ومن المثير للاهتمام، أنّ الجهود الّتي بذلتها مختلف الأنظمة الإسلاميّة للاحتفاظ بالتلوين الإسلاميّ الوقائيّ على أمل إرضاء الجماهير واكتساب شرعية إسلاميّة أكبر كانت أقلّ خطورة بكثير من الجهود التي يبذلها الإسلام السياسيّ للتصدي للمفاهيم الغربيّة. لقد اضطرت الثّقافة الإسلاميّة التقليديّة إلى دمج الأفكار الغربية بشكل انتقائي؛ لأنّها تدرك قيمتها في نظام إسلاميّ في المستقبل. ليس أمام الإسلامويّة من خيار سوى أن تتصالح بشكل انتقائي مع القيم السياسيّة الغربيّة، باعتبارها الهيئة السائدة للفكر السياسيّ على المستوى العالمي. كانت النّتيجة أكثر إيجابيّة في خلق تطور سياسيّ حقيقيّ في سياق لا يفرّق بين التّقاليد الإسلاميّة.

تمثّل الحركات الإسلامويّة أوّل تفاعل فكري جادّ بين قوتين من الفكر السياسيّ الإسلاميّ والغربيّ بطرائق مصممة، لتحقيق نوع من التكامل الحقيقيّ بدلاً من التّحديث من خلال جدار التقاليد. يسعد بعض الإسلامويّين (ومعظم الغربيّين) بجدران بين الثّقافتين، لكنّ معظم النّاس ليسوا كذلك. إنّهم يدركون أنّ تفاعل الثّقافات والحضارات، لن يتقدّم طالما أن أحد العناصر الأساسية في العمليّة غائب. وهكذا يصبح الإسلام السياسيّ في النهاية أداة رئيسة للمواجهة، والنّقاش، والتّكامل، والمصالحة بين هذه القوى الثّقافيّة الكبرى للثّقافة الإسلاميّة والغربيّة على المستوى الأكثر أهمّية، ممّا يؤدّي إلى التكيّف التدريجي والتقارب على المستوى الفكريّ والقاعديّ. بطبيعة الحال، لا يوجد «إسلام سياسيّ» واحد، وسوف تتحرّك مجموعات مختلفة نحو القبول والتّكامل - أو الرّفض - لأفكار ومؤسّسات سياسيّة غربيّة مختارة بمعدّلات مختلفة لكن هذه العمليّة لا مفرّ منها.

ستكون تركيا أوّل دولة تنجح في الوصول إلى مصالحة حقيقيّة ودمج للتّقاليد الدّيمقراطيّة الليبراليّة الإسلاميّة والغربيّة. إنّني لا أشير إلى النّخبة العلمانيّة الكماليّة في تركيا التي ترفض بشكل أساسيّ التجربة الإسلامويّة، ولكن إلى التّركيبة الجديدة النّاشئة في تركيا من خلال القبول التّدريجي للإسلاميّين الحداثيّين

في المؤسسات الاجتماعيّة والسياسيّة. يحدث هذا، لأن تركيا تقدمت في تأسيس مؤسسات حديثة للحكم الدّيمقراطي أكثر من أيّة دولة إسلاميّة أخرى، وهو تطور يتقاسمه الإسلاميون. لذا، فإنّ مهمّة تركيا الآن هي الانفتاح الكامل لنظامها الدّيمقراطي، ودمج تلك العناصر الاجتماعيّة والأيديولوجية التي استبعدت خلال مشروع التغريب القسري. معظم صفوة تركيا في طريقها إلى الاعتراف بهذا الحتمية: فهم يقدرون ضرورة هذا التكامل في مصلحة الوئام الاجتماعيّ، وهم يدركون أنّ الضغوط من هذه العناصر الاجتماعيّة المستبعدة لم يعد من الممكن تجاهلها بسهولة في دولة ديمقراطية تطمح إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.

الإسلام والقيادة

الحركات الإسلامويّة قادرة في معظمها على توفير القيادة في ساحات السياسة المختارة، والكثير يفعلون ذلك بالفعل. لكن حتى لو كان الإسلامويّون يجدون التوجيه في القيم الإسلاميّة لطائفة واسعة من الأسئلة المعاصرة، يجب أن يبرهنوا أن الإلهام المحدّد الّذي يدينونه له علاقة بالمشاكل القائمة. إذا لم يكن الأمر ذا صلة، فذلك ليس خطأ الإسلام، وإنّما فهمه الخاطئ وتفسيره ونقص الخيال السياسيّ والمواهب. سيأتي مختلف الإسلامويّين في مختلف البلدان بطرق مختلفة لفهم وتطبيق التوجيه الإسلاميّ. لا يستطيع أحد أن يتنبّأ بمدى نجاحها، إلا أنّها تمثّل على الأقل محاولة واحدة للقوّة الشعبيّة لفتح النظام السياسيّ داخل دول استبدادية فاشلة إلى حد كبير. ستبقى الحركات الإسلاميّة على الساحة السياسيّة لفترة طويلة حتى تتفوق عليها تلك التي لديها إجابات أفضل وتنظيم أفضل. هل من جديد حول المجموعة الواسعة الحالية من النشاط السياسيّ والاجتماعي في الإسلام؟ نعم، كانت الحركات الإسلامويّة في الماضي قادرة على حشد الرأي العام على أساس مخصص لقضايا محددة - مثل التمرد الهندي ضد البريطانيين، أو الحركة المناهضة لبريطانيا على ضرائب التبغ في إيران في أوائل القرن العشرين، أو مكافحة النضال الكولوني في الجزائر. في حين أنّ الزعماء الإسلاميّين الفرديين استخدموا الخطاب الإسلاميّ بشكل دوري لتعبئة الرّأي العام حول قضايا محددة. إن الحركة الإسلاميّة الحديثة لم تعد تحالفاً مخصصاً، وهو يتألف من منظمة دائمة ذات قواعد تنظيمية رسميّة، وتمويل كبير، وموظّفين، وتشارك في أجندة سياسيّة واجتماعيّة دائمة. هذا لا يعني أنّ الإسلامويّة هي كتلة واحدة. لقد تعلّم الإسلامويّون الكثير من خلال مشاهدة تقنيات التعبئة للشّيوعيين والقوميين العرب في منتصف القرن الماضي، وكانت هذه الحركات الأولى تهدف إلى التّعبئة الجماهيرية.

مراجع:

1- روا في حوار شخصيّ مع المؤلّف.

2- جوزيف سماحة، «هل يصبح الإسلامويّون تيارا رئيسيّا؟»، مرآة الشرق الأوسط، 9 يونيو 1999

3- فهمي هويدي، «لماذا يجب أن يدعم المسلمون حلف شمال الأطلسيّ في معاقبة السفّاحين الصرب»، في «مرآة الشرق الأوسط»، 6 أبريل 1999، نقلاً عن «الأهرام»؛ والأفندي عبد الوهاب، «لماذا يجب على المعلّقين العرب التشجيع حلف الناتو»، مرآة الشرق الأوسط، 20 أبريل 1999، نقلاً عن القدس العربيّ.

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

info@mominoun.com
www.mominoun.com

All rights reserved © 2020

جميع الحقوق محفوظة © 2020